

"الفرا": سيكون لنا موقف في حال رفض قيادة الحركة خوض الانتخابات بقائمة موحدة



29 أكتوبر 2019 - 05:03

أكد القيادي في حركة فتح ، الدكتور أسامة الفرا ، أن الانتخابات مطلب الكل الفلسطيني، ونأمل أن تكون بداية لمرحلة جديدة تنهي الإنقسام الذي استمر لسنوات طويلة.

وأضاف الفرا، في تصريح خاص لموقع "فتح ميديا"، أن هناك جملة من القضايا الشائكة التي يجب التوافق عليها قبل التوجه للانتخابات ، ومنها قضية المحاكم المتعلقة بالانتخابات، والاجهزة الشرطية التي ستؤمن هذه الانتخابات ، وقضية حرية الرأي والتعبير .

وحول الجدية في إمكانية إجراء الانتخابات، أكد الفرا، أنه من المهم أن يكون هناك توافق على الشمولية والتزامن في إجراء الانتخابات بحيث تكون تشريعية ورئاسية ، والسؤال الأهم هل ستكون متزامنة وشاملة ، والمطلوب الإجابة على هذا السؤال .

وأوضح الفرا أن زيارة رئيس لجنة الانتخابات الدكتور حنا ناصر لغزة، يؤكد أن الكل مع إجراء الانتخابات، ولكن السؤال مدى الجدية التي تتمتع بها الفصائل لتذليل العقبات التي تواجه إجراءها، و نأمل أن يكون هناك إرادة للإحتكام للصندوق الإنتخابي.

وأكد أن الانتخابات مطلب الفصائل والشعب الفلسطيني، وأن الكل ينادي بإجرائها، على أن تشمل انتخابات لرئاسة السلطة والمجلس التشريعي، ما يمكن الشعب من اختيار قياداته.

وكان رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر التقى الفصائل الفلسطينية، مساء الإثنين 28-10-2019، في مقر حركة حماس بمدينة غزة، لمناقشة سبل انجاح الانتخابات التشريعية.

ولم يخفي الفرا تخوفه من عدم مصداقة الأطراف في الإحتكام في الانتخابات ، مشيراً أن الحديث عن جدية الانتخابات مبكر حتى الآن.

ورأى الفرا أن الدعوة للانتخابات دون توافق فلسطيني على الشراكة سيؤدي لمشاكل كبيرة، وقد تؤدي إلى تعميق الانقسام، في حال لم يحدث التوافق.

وبخصوص موقف تيار الإصلاح ، أكد الفرا أن موقفنا مع إجراء الانتخابات، وأن هذا الموقف، أكده القائد الفلسطيني النائب محمد دحلان، والذي أوضح أن تيار الإصلاح

مع خوض الإنتخابات في قائمة فتحاوية موحدة.

وختم الفرا تصريحه، بأن الأولوية الآن أن تستعيد حركة فتح وحدتها، متمنيا أن تكون هناك قائمة موحدة فتحاوية لخوض الإنتخابات ، إلا إذا أرادت قيادة الحركة الحالية الاستمرار في نهج الاقصاء، فسيكون لنا موقف آخر.

جدير بالذكر، أن رئيس السلطة محمود عباس تعهد بإصدار مرسومين رئاسيين متزامنين بإجراء الانتخابات التشريعية، والرئاسية، على أن تكون الرئاسية بعد التشريعية بثلاثة أشهر، الأمر الذي ترفضه الفصائل والتي تطالب بانتخابات شاملة ومتزامنة.